

## نبذة محاسبية:

عندما تقوم الشركة بشراء استثمار بقيمة أكبر من قيمة الحقوق الملكية لهذه الشركة التابعة يثبت هذا الفرق كشهرة في القوائم المالية الموحدة

### مثال:

شركة أ قامت بشركة ب بالكامل تبلغ حقوق ملكية شركة ب مليون ريال في حين ان الشركة أ قامت بشراء الاستثمار بقيمة ٣ مليون ريال عند اعداد القوائم المالية الموحدة يتم استبعاد الاستثمار المثبت في شركة أ بقيمة ٣ مليون مقابل حقوق ملكية شركة ب بقيمة مليون ريال وهنا نرى ان القيد غير متزن وحتى يتزن القيد يسجل شهرة بقيمة ٢ مليون ريال ويظهر الحساب فقط في القوائم المالية الموحدة

### الخدعة:

التلاعب في دراسة انخفاض القيمة في الشهرة في نهاية السنة لإظهار عدم وجود مؤشر على انخفاض الشهرة او تقديم دراسة وهمية عن زيادة القيمة الاستردادية للشهرة عن قيمتها الدفترية

### الهدف:

زيادة ربح الشركة واصولها طويلة الاجل.

### الاجراءات الصحيحة:

- ١- الحصول على دراسة من العميل لتقييم الارباح المتوقعة من الاستثمار مع خصمها بمعامل خصم مناسب.
- ٢- مقارنة نسبة الخصم المستخدمة في الدراسة بنسب الخصم المستخدمة من شركات أخرى.
- ٣- مقارنة الربح المتوقع للفترة اللاحقة بالربح الفعلي الذي تحقق.
- ٤- الحصول على عينة من عقود الايرادات المبرمة خلال الفترة اللاحقة.
- ٥- الحصول على مستندات تثبت صحة كل افتراضات الشركة.



### الخدعة:

عدم افصاح الشركة للمراجع عن احداث لاحقة تستدعى تعديل القوائم المالية او الافصاح عنها في القوائم المالية

### الهدف:

تجنب اثبات مخصصات او استحقاقات او انخفاضات في الاصول  
تجنب الافصاح عن امور قد تضر الشركة.

### الاجراءات المتبعة:

الحصول على خطاب تمثيل من الشركة بانها افصحت عن كافة الاحداث اللاحقة الخاصة بالشركة  
الاجراء غير كافي لان الشركة قد توقع خطاب التمثيل دون القيام بالإجراءات اللازمة  
لتحديد كافة الاحداث اللاحقة او توقع الخطاب على الرغم من علمها بوجود احداث غير مفصح عنها

### الإجراءات الصحيحة:

١- الحصول على أحدث قوائم مالية للفترة اللاحقة وفي هذه الحالة يتم الحصول على قوائم مالية دورية تم فحصها فحصا محدودا في حالة الشركات المدرجة او قوائم مالية داخلية في حالة الشركات غير المدرجة

٢- الحصول على محاضر الاجتماعات لمجلس الادارة واللجان التابعة لها التي تمت خلال الفترة اللاحقة لتغطية كافة الاحداث التي تم مناقشتها خلال الاجتماعات

٣- اعداد قائمة بكافة الاحداث التي يجب الافصاح عنها او تعديل القوائم المالية بشأنها مع توجيه استفسار مباشر للشركة في شكل ايميل رسمي عن وقوع اي من هذه الاحداث



## استمرار اثبات استثمار في شركة تابعة على الرغم من فقد الملكية وبالتالي السيطرة على هذا الاستثمار

### الخدعة:

تجاهل الشركة استبعاد استثمار رابح على الرغم من بيعه لأطراف أخرى في الغالب تكون أطراف ذات علاقة

### التبرير:

الاستثمارات الربحية تكون منطقة نزاع بين الشركات داخل المجموعة وعادة تستخدم كطريقة لتحسين صورة الشركات الخاسرة ذلك قد تقوم أكثر من شركة بإثبات نفس الاستثمار وتثبت كلا الشركتين حصة في الربح

### الهدف:

زيادة الربح وتحسين صورة الشركة

### الاجراءات المتبعة:

مقارنة الحصة بصافي الربح من القوائم المالية للشركات التابعة

### الاجراء الصحيح:

- ١- التأكد من وجود اسم الشركة القابضة في ايضاح المساهمين في راس المال في القوائم المالية للشركة التابعة
- ٢- الحصول على صحيفة استثمار محدثة من هيئة الاستثمار بتاريخ قريب من تاريخ المركز المالي
- ٣- الحصول على اقرار من الشركة بان الشركة قدمت للمراجع احدث نسخة من عقد التأسيس او انه لا يوجد اي تعديل عليه
- ٤- قراءة محاضر اجتماعات مجالس الادارة ولجنة الاستثمار للتأكد من استمرار مناقشة نتائج واداء الشركات التابعة
- ٥- الحصول على اعتماد مجلس ادارة الشركة القابضة للقوائم المالية للشركة التابعة
- ٦- الحصول على اقرار من الادارة باعتقادها بوجود سيطرة على كافة الاستثمارات المملوكة للشركة



## عدم استبعاد ارباح معاملات بين شركات المجموعة اثناء توحيد القوائم المالية.

### الخدعة:

لا تقوم الشركة باستبعاد ارباح بيع المخزون او الارباح الرأسمالية لعمليات بيع تمت بين الشركة وشركاتها التابعة سواء كان ذلك اثناء اعداد القوائم المالية الموحدة او القوائم المالية المستقلة بطريقة حقوق الملكية

### الهدف:

زيادة الارباح والايادات والاصول المتداولة و راس المال العامل و نسب التداول.

### الاجراءات المعتادة:

مراجعة قيود الاستبعاد التي تم اعدادها من قبل الشركة وهذا لا يغطي هدف الاكتمال.

### الاجراءات الصحيحة:

١- الحصول على تحليلات لإيرادات الشركة والشركات التابعة على مستوى كل عميل و التأكد من ان قائمة العملاء لا تتضمن اي من شركات المجموعة

٢- مراجعة عمليات بيع الاصول التي تمت بواسطة الشركة وشركاتها التابعة والتأكد من ان العميل ليس اي من الشركات التابعة.





### الخدعة:

تقييم المخزون بقيمة بيعية غير مناسبة لتجنب اثبات مخصص انخفاض في قيمة المخزون

### الهدف:

زيادة صافي الربح و راس المال العامل ونسبة التداول

### الطريقة:

تقوم الشركة بتقدير القيمة البيعية على اساس اسعار البيع خلال الفترة اللاحقة والتي لا تعكس القيمة البيعية للمخزون كما في نهاية العام لاحد الاسباب التالية

1- السعر المعتمد عليه هو لعمليات بيع تمت بعد مدة طويلة من تاريخ المركز المالي

2- حدوث احداث جوهرية خلال الفترة اللاحقة تؤدي الى تغير السعر بشكل كامل مثل حدوث حرب في دولة منتجة للسلعة التي تبيعها الشركة وبالتالي فان السعر خلال الفترة اللاحقة لا يعكس القيمة البيعية بنهاية ديسمبر مثلا

### الاجراءات المعتادة:

مقارنة التكلفة بسعر البيع من واقع الفواتير خلال الفترة اللاحقة

### الاجراءات الصحيحة:

1- تصفح مواقع الانترنت للتأكد من اي احداث حدثت خلال الفترة اللاحقة تكون ادت لزيادة الاسعار

2- الا تزيد الفترة اللاحقة التي يتم فحص فواتير البيع خلالها عن مدة معقولة ولتكن ثلاث شهور مثلا (المدة تختلف حسب السلعة والسوق والموقع الجغرافي )



## عدم اكتمال إثبات مستحقات الموظفين

### الخدعة:

تتجاهل الشركة إثبات مخصصات المستحقات الموظفين (مكافأة نهاية خدمة -ارصدة اجازات -مكافآت ) لبعض الموظفين الذين يعملون في الشركة

### الهدف:

تخفيض التزامات الشركة وتعظيم أرباحها

### الإجراء المعتاد:

إعادة احتساب مخصصات الإجازات ونهاية الخدمة والتي تم تقديمها من قبل إدارة الشركة

### الإجراءات الصحيحة:

- ١- مقارنة عدد واسماء ورواتب الموظفين المسجلين في مسير رواتب ديسمبر مع عدد واسماء ورواتب الموظفين المسجلة في شبيبت احتساب مكافآت نهاية الخدمة والإجازات
- ٢- الحصول على شهادة من المستشار القانوني و التأكد من عدم وجود قضايا عمالية ضد الشركة صدر بخصوصها احكام قضائية.
- ٣- مراجعة مدفوعات الفترة اللاحقة وإثبات مخصصات المستحقات الموظفين الذين تقاضوا مستحقاتهم خلال الفترة اللاحقة.
- ٤- عمل إجراءات تحليلية تربط بين الانحراف في قيمة الراتب الاساسي عن السنة الماضية والانحراف في قيمة مخصص الإجازات و مكافأة نهاية الخدمة.



## تقدير القيمة الاستردادية لأصل بناء على افتراضات غير سليمة

### الخدعة:

قد تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية لأصل على أساس قيمته العادلة متجاهلة عدم قدرتها على بيع الأصل لأحد الأسباب التالية

- ١- الاصل مرهون
- ٢- الاصل ممنوح من جهة حكومية بشرط عدم بيعه
- ٣- الاصل هو اصل رئيسي وبيعه يعنى تصفية نشاط الشركة
- ٤- الاصل عبارة عن مبنى تم بناؤه على أرض مؤجرة
- ٥- الأصل عبارة عن حق استخدام وليس من حق المستأجر تأجيره من الباطن

### الهدف:

تفادي إثبات خسائر اضمحلال في القيمة في الفترات التي تحقق فيها الشركة خسائر مستمرة والتهرب من إثبات هذه الخسائر على اساس القيمة العادلة على الرغم من الأصل لن يتم بيعه للأسباب أعلاه.

### الإجراءات المعتادة:

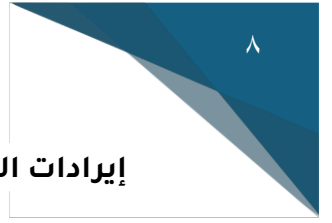
الحصول على تقييم من الإدارة للقيمة الاستردادية والحصول على دراسة من خبير مستقل عن القيمة العادلة للأصل وعرضها على خبير مراجعة للحكم عليها

الإجراء لن يكشف الخدعة لان خبير المراجعة في الغالب لا يهتم بالقيود على قدرة الإدارة على بيع الأصل وهذا هو دور فريق المراجعة

### الإجراءات الصحيحة:

- ١- قراءة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة خلال فترة المراجعة و الفترة اللاحقة
- ٢- التأكد من عدم وجود الأصل الذي يجري اعداد التقييم له في جدول الاصول المرهونة المعد أثناء مراجعة القروض
- ٣- الحصول على إقرار من الإدارة عن عدم وجود أي رهونات على الأصل الذي يجري تقييمه بالقيمة العادلة.





## إيرادات التآجير العقاري

### الخدعة:

تقوم الشركة بالاستمرار في إثبات إيرادات تأجير لعقار على الرغم من فسخ العقد.

### الهدف:

تعظيم صافي الربح وزيادة الأصول المتداولة.

### الإجراء المعتاد:

إعادة احتساب الايراد طبقا للعقود وفحص عينة من عقود الإيجار المثبت ليها إيراد.

الإجراء لن يكتشف الخطأ لان العقد تم فسخه

### الإجراء الصحيح:

١-التأكد من سداد دفعة الايجار الأخيرة خلال فترة الايجار أو الفترة اللاحقة.

٢-لابد من استفسار عن سبب عدم تحصيل دفعات الايجار التي مر عليها مدة طويلة دون تحصيل ودون اتخاذ إجراءات قانونية ضد هؤلاء المستأجرين.

٣- الحصول على شهادة من المستشار القانوني والتأكد من أن العين المستأجرة المستأجرين المرفوع عليهم قضايا لم يتم إثبات إيرادات تأجير عليهم.





## عدم دقة احتساب مخصص الانخفاض في الأصول طويلة الأجل

### الخدعة:

قد تقوم الشركة بتحديد القيمة الاستردادية الأصل بناء على القيمة العادلة للأصل على الرغم من عدم قدرتها على بيع للأصل لأسباب مختلفة

- ١- وجود رهن على الأصل لمدة طويلة
- ٢- الاصل مبني على أرض غير مملوكة للشركة ومؤجرة لمدة محددة
- ٣- الاصل ممنوح من الدولة بشرط عدم بيعه وفي حال بيعه يشترط على الشركة دفع غرامات للدولة

وهنا تقوم الشركات التي تحقق خسائر كبيرة بتقدير القيمة الاستردادية لاصولها بناء على قيمتها العادلة حتى تتفادى إثبات خسائر اضمحلال.

### الهدف:

تخفيض خسائر الشركة و إثبات اصول الشركة طويلة الأجل بشكل أكبر.

### الإجراءات المعتادة:

يقوم المراجع عادة بالحصول على دراسة القيمة العادلة للاصل من قبل خبير مستقل أو من أكثر من خبير مستقل وتقييم دقة هذه الدراسة واحيانا يتم عرض هذه الدراسة على خبير المراجعة للتأكد من صحتها

الإجراء لن يكتشف الخطأ لان الأصل من الممكن أن تكون قيمته العادلة بالفعل اكبر من قيمته العادلة لكن الشركة لا تستطيع بيعه للأسباب السالف ذكرها.

### الاجراءات الصحيحة:

لابد المراجع أن يقيم صحة الافتراضات التي بنيت عليها دراسة القيمة العادلة للاصول التي تحقق المراجع من وجود مؤشرات على اضمحلالها. ويشمل هذا الآتي

- ١- الاطلاع على صك الملكية
- ٢- التأكد من عدم وجود رهونات على الأصل بالتأكد من عدم وجود الأصل في جدول الاصول المرهونة الذي تحدثنا عنه سابقا
- ٣- في حال كان الأصل ممنوحا لابد من الاطلاع على اي قيود على البيع او الملكية.



## تكاليف الاقتراض

### الخدعة:

رسملة تكاليف الاقتراض على مشروع بكامل قيمة مصروفات التمويل المتكبدة خلال العام دون أخذ معدل الرسملة في الاعتبار

### الهدف:

تخفيض المصروفات و زيادة الربح و زيادة الأصول طويلة الأجل.

### الاجراءات المتبعة:

١- احتساب مصروف الفائدة و مقارنته بالتكلفة المرسملة على المشروع.

### الاجراءات الصحيحة:

١- احتساب معدل الرسملة بقسمة المبالغ التي أنفقت على المشروع خلال السنة على قيمة القروض المستلمة خلال العام

٢- ضرب معدل الرسملة المحسوبة أعلاه في قيمة الفائدة المحتسبة خلال العام

٣- مقارنة الفائدة المحتسبة في الخطوة السابقة بتكاليف الاقتراض المحملة خلال السنة.

٤- التأكد من أن أي تكاليف تمويل تجاوز تكاليف الاقتراض المحتسبة تم إدراجها بالأرباح والخسائر ضمن قائمة الدخل الشامل.



### الخدعة:

تبويب قطع اراضي في شركات استثمار عقاري على أنها مخزون على الرغم من كونها مرهونة للبنك أو أنه لا يتوقع أن يتم بيعها خلال سنة من تاريخ المركز المالي.

### الهدف:

اظهار رأس المال العامل ونسبة التداول افضل من الواقع.

### الاجراءات المتبعة:

غالبا لا يتم عمل إجراء معين لهذا البند.

### الاجراءات الحقيقية:

- ١- لابد أن يتم إعداد جدول للقروض على أن يتضمن اسم البنك و أصل مبلغ القرض و الأقساط المدفوعة ورصيد القرض و قيمة الرهن من واقع عقد القرض و التأكد
- ٢- الحصول على تحليلي بقطع الأراضي المسجلة كمخزون والتأكد من عدم وجود قطع اراضي ضمن بيان الاصول المرهنة المعد أعلاه
- ٣- الجدول أعلاه لابد أن يتم إعداده كذلك للشركة القابضة لان الشركة القابضة ممكن أن تحصل على قروض بموجب رهن اصول للشركة التابعة
- ٤- عند مراجعة القوائم المالية الموحدة لابد أن يتم إعداد الجدول المذكور على مستوى المجموعة كلها على أن يراعى أن يتم البحث عن قطع الاراضي ضمن هذا البيان المجمع.
- ٥- لابد أن يتم الحصول على موازنة الشركة للعام اللاحق والتأكد أن قيمة المبيعات المتوقعة خلال ١٢ شهر تجاوز قيمة الأراضي المسجلة كمخزون.
- ٦- مراجعة الافتراضات التي بنيت عليها الموازنة والتأكد من أنها افتراضات سليمة ومنطقية وان الشركة قادرة على تنفيذها و التأكد من أن قيمة المبيعات الفعلية للفترة اللاحقة ليست أقل من المبيعات المخططة وان قطع الاراضي تم بيعها بالفعل بسعر مقارب للسعر المخطط في الموازنة.
- ٧- اذا لم يتم بيع الأراضي خلال الفترة اللاحقة أو تم بيعها بأسعار أقل من المتوقع لابد أن يتم تعديل الموازنة وبناء عليه يتم مقارنتها بالقطع التي بوبت على أنها متداولة
- ٨- لابد أن يتم عمل هذا الإجراء بالتوازي مع إجراء القيمة السوقية.



## نسبة الالتزام

### الخدعة:

إثبات مصروفات تخص مشروع ضمن حسابات مشروع آخر بحيث تكون ربحية هذا المشروع اكبر من المشروع الحقيقي بهدف زيادة نسبة الالتزام.

وقد تتم أيضا بالطريقة التالي إثبات مصروفات عمومية وإدارية لا تخص المشروع ضمن تكلفته لزيادة نسبة الالتزام مثلا إثبات مرتبات الإدارة المالية ضمن تكلفة المشروع وهكذا.

### الهدف:

زيادة نسبة الالتزام وبالتالي زيادة ربحية الشركة بشكل وهمي.

### الاجراءات المتبعة:

احتساب نسبة الالتزام والحصول على فواتير لها دون تحديد إذا كان المصروف يخص المشروع أم لا.

### الاجراءات الصحيحة:

١-لابد من تقييم إذا كان المصروف تكلفة ام مصروف وان يكون ذلك أحد الاجراءات التي تتم على عينة المصروفات

٢- لا بد من تحديد الاجراءات المتبعة من الشركة لتوزيع التكاليف على مستوى المشروعات ووان تكون طريقة التقسيم تتسم بالمعقولية والثبات

٣- مقارنة نسبة الالتزام المحاسبية بالنسبة الهندسية مع الاستفسار عن الفروقات وتبريرها بشكل منطقي

٤- الاستفسار عن سبب انتهاء المشروعات في الوقت المخطط وأسباب التأخير وإعادة تقييم التكاليف الفعلية والمقدرة لهذه المشروعات.

٥- مقارنة المصروفات العمومية والإدارية للسنة الحالية بالسنة الماضية والاستفسار عن أي انخفاض كبير

٦- مقارنة المصروفات العمومية والإدارية الى الإيرادات مع الشركات الأخرى في السوق.



## نسبة الالتزام

خدعة اليوم معقدة قليلا نرجو الانتباه

### الخدعة:

تقوم الشركة بتقسيم مشروع واحد إلى مراحل وتعامل كل مرحلة على أنها مشروع مستقل وبالتالي تحتسب له تكاليف مقدرة وتكاليف فعلية بشكل مستقل وهذا يساهم في كثير من الأحيان في تعظيم نسبة الالتزام . ويتم ذلك كالتالي

تقوم شركة مقاولات بالتعاقد مع شركة لبناء قرية سياحية ثم تقسم هذا المشروع إلى عدة مشروعات بتكاليف مقدرة مختلفة

مشروع للبنية التحتية للقرية  
مشروع للمباني الخرسانية  
ومشروع اخر التنشيطات

وفي بعض الأحيان يتم تقسيم المشروع بين عدة شركات تابعة و يكون هناك عقد لكل (مشروع ) لكن حقيقة الأمر أن المشروع هنا يكون وحدة واحدة.

### الهدف:

زيادة نسبة الالتزام وبالتالي زيادة الربح وتعظيم الايراد  
الاجراءات المتبعة  
إعادة احتساب نسبة الالتزام وفق المعادلة المشهورة

### الاجراءات الصحيحة:

الحصول على بيان من الشركة بكافة المشاريع المتعاقد عليها مع توضيح اسم العميل قراءة عقود هذه المشاريع للتأكد من النقطة التي يفترض عندهم أن الالتزام قد تم الوفاء به

في حالة القوائم المالية الموحدة ينبغي إعادة تقييم إذا كانت عدة مشاريع مستقلة ينبغي دمجها في مشروع واحد للوفاء بمتطلبات معياره ام لا.

### ملحوظة

عمليات التقسيم لا يشترط أن تمثل تلاعبا من الممكن أن تدل صياغة العقود على أن كل مشروع مستقل بذاته ولذلك من قراءة كل حالة على حدة لتحديد إذا ما كان هناك تعظيم الايراد ام لا.



**نسبة الالتزام****الخدعة:**

التلاعب في احتساب الإيراد الناتج عن نسبة الالتزام عن طريق تخفيض القيمة المقدرة للتكاليف في بداية المشروع وبالتالي يتم إثبات ارباح في بداية المشروع ويتم تأخير إثبات الخسائر لنهاية المشروع.

**خطورة الخدعة**

قد تقوم إدارة ما بالدخول في مشروع خاسر بهدف اظهار الصورة المستقبلية للشركة في صورة جيدة و تقوم بتخفيض التكاليف المقدرة في بداية المشروع وتقوم بقبض توزيعات ارباح ومكافآت عن هذه الأرباح الوهمية ثم تستقيل الإدارة قبل نهاية المشروع . والذي تظهر خسائره في النهاية بعد أن تكون الإدارة المسؤولة غير موجودة.

**الإجراءات المعتادة:**

إعادة احتساب نسبة الالتزام بقيمة التكاليف المقدرة على التكاليف الفعلية دون التأكد من صحة تقدير الإدارة للتكاليف المقدرة.

**الاجراءات الصحيحة:**

- ١- الحصول على العقود الموقعة مع مقاولي الباطن ومقارنة اجمالي التكاليف المقدرة مع إجمالي قيمة هذه العقود والتأكد من أن قيمة التكاليف المقدرة ليست أقل من إجمالي قيمة العقود.
- ٢- الحصول على تقدير مفصل التكلفة المقدرة لكل عنصر من عناصر المشروع وعمل مقارنة التكلفة الفعلية للعناصر المكتملة من المشروع مع التكلفة التقديرية وفي حال وجود انحراف يتم زيادة التكلفة المقدرة بنسبة الانحراف
- ٣- مقارنة نسبة الالتزام المحاسبية بنسبة الالتزام الهندسية والتي يتم الحصول عليها من خلال مستشار هندسي مستقل
- ٤- التأكد من أن تقدير الإدارة للتكاليف المقدرة يحتوى على تفصيل لكل بند يتضمن الكمية والسعر
- ٥- التأكد من أن الإدارة وضعت في اعتبارها زيادة الأسعار خلال مدة المشروع . مع مطابقة السعر مع الاسعار المتعاقد عليها مع مقاولي الباطن.
- ٦- التأكد من أن الكميات الواردة في التكاليف المقدرة تتطابق مع الكميات المذكورة في مقايضة عقد المشروع مع العميل
- ٧- المراجعة اللاحقة ومقارنة التكلفة المقدرة بالتكلفة الفعلية في حال انتهاء المشروع خلال الفترة اللاحقة.
- ٨- التأكد من الإدارة قامت بتحديث التكلفة المقدرة للمشروع في نهاية كل فترة مالية ولاحظ أن عدم تحديث التكاليف المقدرة للمشروع في ظل ظروف معينة من ارتفاع الأسعار المواد الخام أو العمالة يكشف نية الإدارة في التلاعب.
- ٩- مقارنة التكاليف الفعلية بالتكاليف المقدرة لمشروعات أخرى انتهت بالفعل و تقدير إذا ما كانت الإدارة نزيهة بالفعل و تقديراتها سليمة واحتساب نسبة انحراف معقولة و زيادة التكاليف المقدرة بها.



## المخزون الصناعي الخدعة:

زيادة الإنتاج بغض النظر عن وجود سوق يستوعب كامل الإنتاج ام لا . ودون تكوين مخصص كافي للمخزون التالف والبطيء الحركة وإعدام المخزون المنتهي صلاحيته من الدفاتر.

### النتيجة:

زيادة إنتاج المخزون تخفض التكلفة الثابتة للوحدة الواحدة وبالتالي التكلفة الإجمالية للوحدة الواحدة ومن ثم تخفيض تكلفة المبيعات وزيادة مجمل الربح وصافي الربح

### الإجراء المعتاد:

حضور جرد المخزون و مراجعة تقييم المخزون

### مؤشرات على الخدعة:

١-زيادة رصيد المخزون بشكل كبير عن السنة السابقة دون أسباب واضحة  
٢-وجود ارباح على الرغم من أن التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية تكون سالبة

### الاجراءات الصحيحة:

- ١-متابعة المؤشرات أعلاه للتأكد من وجود نية للإدارة في اتخاذ قرارات بعينها لتحسين النسب المالية بغض النظر عن جدوى هذه القرارات من الناحية الاقتصادية
- ٢-مراجعة مبيعات الفترة اللاحقة للتأكد من بيع نسب معقولة المخزون في الفترة اللاحقة وفي حال عدم تحقق ذلك ينبغي اعتبار ذلك عن دراسة تقييم مخصص المخزون التالف والبطيء الحركة.
- ٣-مقارنة نسبة مخصص المخزون الراكد بنسب لشركات أخرى في السوق في نفس المجال تكون معروفة إدارتها بالنزاهة والرقابة العالية على التقديرات المحاسبية.
- ٤- الحصول على جدول أعمار بأصناف المخزون التام والتأكد من صحته و من ثم تقييم مدى كفاية مخصص المخزون للأصناف المتراكمة والتي تم إنتاجها منذ فترة بعيدة
- ٥- في حال عدم وجود تحليل اعمار بأصناف المخزون يتم أخذ عينة من أصناف المخزون ذات القيمة العالية والحصول على كرت صنف لها والتأكد من أن البيع يتم بشكل طبيعي
- ٦- حضور الجرد السنوي للمخزون والتأكد أثناء الجرد من الحالة الفنية المخزون كذلك عدم انتهاء صلاحية أصناف المخزون و تكوين مخصص للمواد التي اقتربت من نهاية صلاحيتها.

### ملحوظة:

لا يشترط أن تكون نية الإدارة من زيادة الإنتاج هي التلاعب لان زيادة الإنتاج قد يكون سبب حقيقي في تحقيق ربح أعلى من خلال الاستخدام الأمثل للتكاليف الثابتة للشركة ولكن المهم أن يتم إثبات كافة المصروفات الناتجة عن هذا القرار مثل مخصص المخزون التالف والبطيء الحركة و اعدام المخزون المنتهي الصلاحية وبذلك تعكس القوائم المالية الحقيقة.



## الاصول الضريبية المؤجلة.

### الخدعة:

إثبات أصل ضريبي مؤجل دون التأكد من قدرة الشركة على تحقيق أرباح ضريبية مستقبلية وبالتالي قدرتها على الاستفادة من هذا الأصل في المستقبل.

### الإجراء المتبع:

إعادة احتساب الأصل الضريبي المؤجل بواسطة المستشار الضريبي أو قسم الضرائب في المكتب.

### الإجراء الصحيح:

١- مراجعة الأحداث اللاحقة للتأكد من تحقيق الشركة لارباح ضريبية خلال الفترة اللاحقة تمكن الشركة من الاستفادة من الأصل الضريبي.

٢- الحصول على خطة الشركة لمدة خمس سنوات مع تقييم مدى معقولية الافتراضات المستخدمة (الحصول على تنبؤات مستقبلية فقط دون دراستها غير مقبول خصوصا في حالة الأصل الضريبي الناشئ من خسائر محاسبية . )

### ملحوظة

كثيرا ما يتحفظ مراقب الحسابات على إثبات أصل ضريبي مؤجل غير مؤهل الاسترداد.





## اكتمال مخصصات الفروقات الضريبية.

### الخدعة المحاسبية:

عدم إثبات مخصص لفروقات فحص ضريبي أو زكوية مع عدم إخبار المراجع بوجود فحص ضريبي أو زكوي من الأساس . ويكون ذلك

١-الاتفاق مع المستشار الضريبي أو الزكوي على إغفال فحص ضريبي أو زكوي في الشهادة

٢-توكيل فحص ضريبي أو زكوي بعينه لمستشار اخر غير المستشار الذي يتم الحصول على الشهادة منه

### الهدف:

تخفيض قيمة الالتزامات الضريبية والزكوية و زيادة الأرباح وزيادة رأس المال العامل و نسبة التداول.

### الإجراءات المتبعة:

الحصول على شهادة من المستشار الزكوي والضريبي بكافة الفحوصات القائمة توضح النسبة المتوقعة لمكسب أو خسارة الفحص.

### الإجراء الصحيح:

١-شهادة المستشار الزكوي والضريبي لابد أن تكون حتى تاريخ قريب من تاريخ تقرير مراقب الحسابات. حتى تغطي الفترة اللاحقة

٢-مراجعة حساب الاستشارات وعمل بيان بكافة المستشارين التي تعاملت الشركة معهم خلال السنة

٣-الحصول على سكرين ثبوت من المستخدم الخاص بالشركة يوضح الموقف الزكوي للشركة.

٤-الحصول على شهادة من مصلحة الضرائب بكافة الطعون و الفحوصات الضريبية القائمة ضد الشركة.

٥-فحص المدفوعات خلال الفترة اللاحقة للجهات الحكومية وتحديد تخص اي فترة مع تكوين مخصص إذا لزم الأمر.

٦-الاستفسار عن سبب عدم زيادة مخصص للفروقات الضريبية والزكوية التي لها أرصدة افتتاحية والحصول على موقف محدث من قبل المستشار الضريبي والزكوي.



## كفاية المخصصات الشهادة القانونية

### الخدعة:

- عدم تكوين مخصصات كافية لقضايا ما زالت دائرة في المحاكم عن احداث حدثت في الماضي . مع عدم إدراجها في الشهادة القانونية المرسلة المراجع الخارجي وذلك عن طريق
- ١- التعاقد مع أكثر من مستشار قانوني مع ارسال شهادة قانونية من مستشار واحد
  - ٢- الاتفاق مع المستشار القانوني على عدم إدراج بعض القضايا في الشهادة القانوني

### الهدف:

زيادة صافي الربح أو تقليل صافي الخسائر عن طريق تخفيض المخصصات وكذلك زيادة رأس المال العامل و نسبة التداول.

### الإجراءات المتبعة:

الحصول على الشهادة القانونية مع ارسال طلبات الشهادة من قبل المراجع الخارجي واستلامها من قبل المراجع.

### الإجراء الصحيح:

- ١- مراجعة حساب الاستشارات القانونية مع اعداد قائمة بأسماء المستشارين القانونيين الذين تم التعامل معهم خلال الفترة من خلال مراجعة الحساب
- ٢- مراجعة الفواتير وعمل قائمة بالقضايا التي يتم تداولها مع مقارنتها بالقضايا الواردة بالشهادة
- ٣- مقارنة قائمة القضايا الواردة بشهادة العام الحالي مع شهادة العام السابق و في حال وجود قضايا اختفت من شهادة العام الحالي يتم الحصول على الأحكام النهائية التي صدرت بحققها و التأكد من المعالجة المحاسبية لها بشكل سليم.
- ٤- عرض بعض القضايا الحساسة والعقود التي تخص الشركة على المستشار القانوني الخاص بالمكتب ( أن وجد ) لابداء الرأي حول مدى كفاية المخصصات
- ٥- مراجعة السدادات اللاحقة والمصروفات ذات المبالغ الكبيرة و في حال كانت تخص أحكام نهائية ينبغي التأكد من أنها تم تكوين المخصصات الكافية
- ٦- الاستفسار عن الأرصدة الدائنة المتوقفة من الاعوام السابقة والتأكد من عدم وجود قضايا خاصة بها
- ٧- فحص مخالصات الموظفين والتأكد من سداد مستحقاتهم بشكل قانوني
- ٨- الحصول على شهادة قانونية من الجهة الحكومية المختصة بكافة القضايا المرفوعة من و ضد الشركة
- ٩- لا بد أن يتم تقييم لتقدير المستشار لنسبة نجاح أو فشل القضية في ضوء ظروفها بمعنى أنه لا يمكن أن تكون نسبة النجاح ١٠٠% في حال كان رأي الخبير المنتدب من المحكمة ضد الشركة أو إذا كان قد صدر احكام ابتدائية ضد الشركة.



## المخزون

### الخدعة:

في شركة تطبق نظام الجرد الدوري يتم عدم إثبات مشتريات قرب نهاية الفترة وبالتالي يتم تخفيض عنصر المشتريات وهو العنصر الموجب في معادلة التكلفة مع إثبات البضاعة التي تم شراؤها في جرد اخر العام وبالتالي يزداد مخزون اخر المدة وهو العنصر السالب في معادلة التكلفة وبالتالي يتم تخفيض تكلفة البضاعة المباعة.

### الهدف:

زيادة الربح و زيادة الأصول المتداولة و زيادة رأس المال العامل و نسبة التداول.

### الإجراء المعتاد:

١- القيام بالجرد السنوي مع أخذ عينة من الدفاتر للموقع ومن الموقع الدفاتر. الإجراء لن يفيد لان البضاعة مثبتة بالفعل بالمخزون

### الإجراءات الصحيحة:

١- تتبع عينة من أذون استلام المخزون الى فواتير الموردين الى حساب الموردين و حساب المشتريات (خد بالك حساب الموردين والمشتريات مش حساب المخزون ) وفي حال تم اكتشاف إذن استلام غير مسجل بحساب المشتريات يتم الاستفسار عن السبب.

٢- الحصول على مصادقات من الموردين وفق الطريقة الصحيحة للمصادقات مع الحصول على كشوف حركة للمورد للتأكد من عدم وجود مشتريات غير مثبتة ( لاحظ أن ممكن الشركة ما تثبتش عملية شراء تم دفعها وبالتالي فإن هذا لن يؤثر على صحة المصادقة وينبغي كشف ذلك عن طريق الحصول على كشف حركة للمورد حتى يظهر كافة فواتير المشتريات )

٣- مقارنة أرصدة الموردين بالعام السابق والاستفسار عن الموردين الذين ليس لهم رصيد في نهاية الفترة على الرغم من وجود رصيد لها في بداية الفترة  
٤- مقارنة المشتريات للعام الحالي بالعام السابق مع الاستفسار عن سبب زيادة المخزون للعام الحالي على الرغم من انخفاض المشتريات عن العام السابق واقتراح تكوين مخصصات المخزون التالف وبطيء الحركة في مثل هذه الحالة.

٥- اجراء معادلة المخزون على عينة من الأصناف  
مخزون اول المدة + المشتريات - تكلفة البضاعة المباعة = مخزون اخر المدة  
ويتم مطابقة مخزون اول مع القوائم المالية للعام السابق  
و يتم احتساب تكلفة البضاعة المباعة من خلال ضرب كمية البضاعة المباعة من واقع تحليل المبيعات \* متوسط تكلفة من خلال تقييم المخزون.



## الاصول المحتملة

### الخدعة:

إثبات أرصدة غير مؤكد أن تولد تدفقات نقدية داخلية في المستقبل كاصول ضمن قائمة المركز المالي بالمخالفة للمعايير الدولية.

### الهدف:

زيادة صافي الربح وتخفيض الخسائر وزيادة رأس المال العامل ونسب التداول.

### مثال:

إثبات أصل مقابل تعويض من شركة تأمين لمجرد وقوع حادث لأصل مؤمن عليه  
إثبات أصل مقابل تعويض قضائي محتمل لقضية لم يحكم فيها بشكل نهائي أو صدر فيها حكم بس احتمالية التنفيذ مش مؤكدة (زي قضية كهربيا مثلا).

### الإجراء المتبع:

١-التأكد من السداد اللاحق الأرصدة المدينة . هذا الإجراء لن يفي بالغرض لان سداد الرصيد في الفترة اللاحقة لا يعني بالقطع أن اليراد المتعلق بهذا الأصل يخص فترة المراجعة.

٢-أخذ نسخة من الأحكام القضائية غير النهائية أو بوالص التأمين أو شهادات من المستشار القانوني بأحقية الشركة في مبلغ معين . هذا الإجراء غير كافي لانه لا يثبت أن الأصل في تاريخ المركز المالي كان مقطوعا بتحقيق منافع اقتصادية مستقبلية.

### الإجراء الصحيح:

١-في حالة خسائر التعويض من شركة التأمين يتم الحصول على مصادقة من شركة التأمين على صحة الرصيد في تاريخ المركز المالي  
٢-في حال إثبات اصول المثبتة كنتيجة لحكم قضائي ينبغي التأكد من أن هذه الأحكام نهائية وباتة ولا مجال للطعن عليها.



## الاصول الثابتة -الاهلاك

### الخدعة:

١-اهلاك الاصول الثابتة بناء على اعمار إنتاجية اكبر من الواقع

٢-تصنيف أصول ثابتة ضمن مجموعة لا تتناسب مع خصائص الأصل فقط بهدف تخفيض نسبة الإهلاك مثل تبويب اثاث ومفروشات ضمن بند المباني وهكذا

٣-اهلاك أصل يحتوى على عناصر ذات اعمار إنتاجية مختلفة على أساس اكبر اعمر انتاجي مثل اهلاك مبنى يتضمن عناصر لتشطيبات و الديكورات و السيراميك و الاسانسيرات على أساس عمر ٣٣ سنة دون اهلاك كل عنصر على أساس العمر الملائم له.

### الهدف:

تخفيض مصروف الإهلاك و زيادة صافى الربح لاطهار مركز الشركة المالي بشكل أفضل

### الإجراءات المتبعة:

إعادة احتساب الإهلاك بناء على العمر الإنتاجي المستخدم في القوائم المالية للعام السابق مع التأكد من عدم تغير نسبة الإهلاك.

### الإجراء الصحيح:

١-مقارنة العمر الإنتاجي للأصل المستخدم في الشركة بشركات أخرى تعمل في نفس المجال . والاستفسار عن سبب اي انحرافات كبيرة

٢-قراءة سجل الاصول الثابتة وعناصره والتأكد من التبويب الملائم للأصل.

٣-التأكد من عدم زيادة مصروفات الصيانة الدورية للأصل عن السنة السابقة والتأكد من عدم وجود أعطال فنية لبعض الاصول ومراعاة تخفيض العمر الإنتاجي لهذه الاصول إذا لزم الأمر.



## المشروعات تحت التنفيذ عدم إثبات مخصص انخفاض في القيمة للمشروعات تحت التنفيذ

### الخدعة:

عدم تكوين مخصص انخفاض في القيمة للمشروعات تم تنفيذ جزء منها ولا توجد نية أو قدرة للإدارة على إكمالها.  
على سبيل المثال قامت الشركة في سنة ٢٠١٨ بالبدء في مشروع لكنها توقفت عنه في سنة ٢٠١٩ و أصدرت قرار بعدم إكمالها في ٢٠٢٠. ينبغي في سنة ٢٠٢٠ تحميل المشروع بكامل قيمته على الأرباح والخسائر. لكن الشركة قد تتجاهل ذلك

### الهدف:

زيادة الأرباح عن طريق تخفيض المصروفات.

### الإجراءات المتبعة:

الحصول على مستخلصات للمشروعات الجارية مع فحص عينة منها . وهذا قطعا لن يكتشف هذه الخدعة

### الإجراءات الصحيحة:

- ١- قراءة محاضر اجتماعات مجالس الإدارة و التأكد من عدم اتخاذ قرارات بوقف العمل في اي مشروعات
- ٢- الحصول على تحليل للمشروعات على مستوى كل مشروع والاستفسار عن أي مشروع لم تثبت عليه أي حركة خلال السنة مع الحصول على ردود مقنعة وموثقة
- ٣- اعداد جدول يوضح تاريخ اخر مستخلص على كل مشروع والاستفسار عن أي مشروع لم يتم تسجيل حركة عليه خلال مدة طويلة ولتكن ٣ شهور. (الحركات الاعتيادية لا تعتبر حركة مثل مرتبات الإدارة الهندسية ومصاريف الحراسة)
- ٤- مقارنة الحركة الفعلية على كل مشروع مع الموازنة التخطيطية للمشروع والاستفسار عن أي مشروع تقل قيمة حركته عن المخطط ولا بد من إجابات مقنعة و موثقة.
- ٥- متابعة رسملة المشروعات في الوقت المخطط له طبقا للموازنات و عقود المقاولين . والاستفسار عن سبب تأخر رسملة اي مشروع مع الأخذ في الاعتبار الرسملة التي تتم خلال الفترة اللاحقة



## المشروعات تحت التنفيذ والأصول الثابتة

### الخدعة:

تجاهل الإدارة لرسملة مشروعات تحت التنفيذ اكتملت لتجنب احتساب اهلاك الأصل الثابت خلال العام

### الهدف:

تعظيم الربح من خلال تخفيض المصروفات

### الإجراءات المعتادة:

فحص المستخلصات ومقارنتها بقيمة الاضافات وهذا الإجراء لن يفيد لان الفحص يكشف حدوث العمليات وليس اكتمالها

### الإجراءات الصحيحة:

١- اعداد جدول يوضح تاريخ اخر فاتورة تم اضافتها لكل مشروع والاستفسار عن أي مشروع توقف العمل فيه منذ اثر من شهر

٢- التأكد من أن آخر مستخلص لا يتضمن كلمة مستخلص ختامي

٣- اعداد جدول يوضح نسبة إنجاز كل مشروع بقسمة قيمة تكلفة المشروع الفعلية على التكلفة المتوقعة له من خلال العقود والاستفسار عن سبب عدم رسملة مشروعات وصلت نسبة إنجازها لنسب كبيرة

٤- الفحص قيود رسملة المشروعات التي تمت في الفترة اللاحقة والتأكد من أن تاريخ المستخلص الختامي في هذه الحالة يقع في الفترة اللاحقة وليس فترة المراجعة

٥- فحص اجتماعات مجالس الإدارة واللجان التابعة لها و قراءتها بشكل دقيق لتحديد أي مؤشر على اكتمال اي مشروعات



## السلف

### الخدعة:

عدم تكوين مخصصات لسلف الموظفين الذين تركوا العمل

### الهدف:

تعظيم صافي الربح

### الإجراء المتبع:

الحصول على مصادقات من الموظفين وكذلك الاطلاع على طلبات صرف السلف  
الإجراء لن يكتشف الخطأ لان المصادقات من الممكن توقيعتها بواسطة اي شخص خلاف الموظف و كذلك طلب السلفة لا يعني أن الموظف ما زال موجود في الشركة

### الإجراء الصحيح:

التأكد من أن الموظفين الموجودين في قائمة السلف اخر العام موجودين في كشف رواتب ديسمبر  
التأكد من التسوية اللاحقة السلف خلال الفترة اللاحقة  
التأكد من عدم وجود أرصدة سلف متوقفة من العام الماضي وفي حال وجودها لا بد من مناقشة تكوين مخصص لها

### ملاحظة

الاطلاع على المستندات المؤيدة لحدوث عملية امتلاك أصل لا تعني بالضرورة وجود الأصل في تاريخ المركز المالي لان الأصل من الممكن ان يتم فقده بعد امتلاكه وقبل تاريخ المركز المالي  
أمثلة

١- الاطلاع على مستندات اضافات الاصول الثابتة لا يثبت وجودها ولكن ينبغي أن يتم عمل جرد للأصول الثابتة

٢- الاطلاع على فواتير شراء المخزون لا يعني وجوده لا بد من الجرد

٣- الاطلاع على مستندات صرف السلف لا يعني وجودها في نهاية السنة قد يكون الموظف ترك العمل قبل نهاية السنة و لا بد من الاطلاع على التسوية اللاحقة

٤- الاطلاع على مستندات سداد الدفعات المقدمة للموردين لا يعني وجودها قد يكون تم تسويتها قبل النهاية السنة و لا بد من الحصول على المصادقة أو التسوية اللاحقة







### الخدعة:

عدم تخفيض رصيد العهد بمصروفات تتعلق بخدمات تم تقديمها بالفعل و تم فوترتها من قبل الموردين الخارجيين.

### الهدف:

تعظيم الربح عن طريق تخفيض المصروفات

### الإجراء المتبع:

الحصول على مصادقة من الموظف عن رصيد العهدة كنا في تاريخ المركز المالي

الإجراء لن يكتشف الأمر لعدة أسباب

١- الموظف قد يوقع على المصادقة بناء على توجيه من مديره المباشر أو المدير العام للشركة

٢- الموظف لا يتذكر دائما رصيد العهدة في تاريخ سابق مع ملاحظة أن إجراء المصادقة يتم بعد فترة من تاريخ المركز المالي

٣- المراجع لا يعرف عادة توقيع الموظفين

### الإجراء الصحيح:

الحصول على التسوية اللاحقة للعهدة والتأكد أن كل الفواتير المرفقة تخص الفترة اللاحقة وليس فترة المراجعة



## الموردين دفعات مقدمة

### الخدعة:

عدم تسوية الدفعات المقدمة للموردين على الرغم من تقديم الخدمات الخاصة بها واحيانا فتورتها والإبقاء على الرصيد في قائمة المركز المالي

### الهدف:

تخفيض مصروفات الفترة أو تخفيض قيمة الأصول الثابتة بهدف تخفيض الإهلاك.

### الإجراء المتبع:

ارسال مصادقة للمورد وفي حال لم يتم استلام المصادقة وهي الحال الأغلب يتم الحصول على مستندات الدفع و عقد الدفعة المقدمة.

الإجراء لن يكتشف الخدعة لان وجود العقد و سداد المبلغ طبقا للعقد لا يعني أن الخدمة لم يتم تنفيذها.

### الإجراء الصحيح

١- في حال لم يتم الحصول على مصادقة مباشرة من قبل المورد فلا بد من الآتي

٢- الحصول على عقد والتأكد من التاريخ المتوقع لإنهاء الأعمال بناء على مدة العقد

٣- اذا كان التاريخ المتوقع يقع داخل الفترة اللاحقة لابد من الحصول على حساب استاذ الدفعة المقدمة الفترة اللاحقة والتأكد من عدم التسوية

٤- اذا لم يتم التسوية في تاريخ المتوقع لابد من مناقشة تكوين مخصص الدفعات المقدمة من الموردين

٥- اذا تمت التسوية لابد من التأكد أن تاريخ الفاتورة يقع في الفترة اللاحقة وليس فترة المراجعة



## مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

### الخدعة:

إثبات سدادات تم الحصول منها من العميل ١ على أنها تخفيض لرصيد العميل ٢ بحيث يكون عمر دين العميل ٢ اكبر من عمر دين العميل ١.

### الهدف:

اظهار أرصدة الديون ذات الاعداد القديمة أقل ما تكون بهدف تخفيض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

### الإجراء المتبع:

الحصول على مصادقات الأرصدة الكبيرة و فحص السداد اللاحق لها إذا لم تتوفر المصادقة

لن يفيد هذا الإجراء لان رصيد العميل ٢ لن يظهر في الدفاتر لانه تم إثبات سداد وهمي له

### الإجراء الصحيح:

١- الحصول على عينة من سدادات العملاء ووتتبعها إلى صور الشيكات مع التأكد أن اسم العميل في الشيك مطابق لاسم العميل في النظام المحاسبي.

٢- الحصول على مصادقات الأرصدة الصفرية و بعض الأرصدة صغيرة الحجم

٣- تزداد أهمية هذه الإجراءات إذا تم الحصول على مصادقات من العملاء توضح وجود اختلاف في الأرصدة ناشيء عن عدم إثبات سدادات.



## العملاء

### الخدعة:

احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بناء على جدول اعمار ديون مزيف

### الهدف:

تخفيض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وبالتالي زيادة أرباح الشركة خصوصا وأن هذا المخصص يعتبر مصروف غير ضروري

### الطريقة

١- بناء جدول اعمار ديون بحيث تكون الأرصدة المستحقة من ١-٩٠ يوم أكثر ما تكون والأرصدة التي تكون أكثر من سنة أقل ما تكون

### الاجراءات المتبعة:

إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناء على جدول اعمار الديون المقدم من الشركة

### الإجراء الصحيح:

١- الحصول على ميزان عملاء و تحديد قيمة الأرصدة المتوقفة من العام السابقة ومقارنة هذا المبلغ بقيمة الأرصدة التي مر عليها أكثر من عام

٢- الحصول على تقرير الفواتير المفتوحة للعملاء يوضح تاريخ كل فاتورة وقيمة هذه الفاتورة اسم العميل والتأكد من تصنيفها في العمر الصحيح.

٣- الحصول على عينة من هذه الفواتير للتأكد من إثبات تاريخ الفاتورة واذن الاستلام بشكل صحيح

٤- اذا لم يتوفر تقرير الفواتير المفتوحة يتم اخذ عينة من حسابات العملاء والحصول على الفواتير المفتوحة من هذا الحساب و مطابقتها مع جدول اعمار الديون.



### الخدعة:

عدم إثبات خصومات مستحقة للعميل طبقا للتعاقد خصوصا اذا كانت خصومات كمية متفق عليها في العقود

### الهدف:

زيادة أرباح الشركة

### الإجراء المتبع:

ارسال مصادقات العملاء و الحصول على تحصيل لاحق و فحص الفواتير في حالة عدم سداد الرصيد.

المصادقات في كثير من الأحيان لا يتم الرد عليها من قبل العملاء . والسداد اللاحق في كثير من الأحيان يكون جزئي ولا يشمل كامل قيمة الفاتورة وفحص الفواتير لن يكشف قطعا هذه الخصومات لانها في كثير من الأحيان لا تثبت في الفاتورة

### الإجراء الصحيح:

١- الاصرار على الحصول على المصادقات وإرسالها للعميل لأكثر من مرة والطلب من عميل المراجعة بدفع العملاء لإرسالها

٢- عند عمل الفحص اللاحق ينبغي الاستفسار عن اي ارصدة تم سدادها بشكل جزئي والحصول على قناعة عن سبب عدم السداد بشكل كامل مع ربط السداد بقيمة الفاتورة.

٣- قراءة العقود مع العملاء و التأكد من عدم وجود أي خصومات لم يتم تكوين مخصص لها

٤- فحص حركة حساب عميل واحد خلال السنة مع فحص الحركات غير الطبيعية التي لا تمثل سداد او فواتير.





### الخدعة:

تقوم الشركة بخصم أرصدة العملاء المدينة من الدائنة وبالتالي يتم تخفيض رصيد العملاء و أرصدة الدائنون والإرصدة الدائنة الأخرى

### الهدف:

1- تخفيض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرا لانخفاض رصيد العملاء

2- زيادة نسبة التداول بشرط أن تكون نسبة التداول قبل إجراء القيد اكبر من الواحد الصحيح.

3- تخفيض الوعاء الزكوي نظرا لحذف مبالغ حال عليها الحول من الوعاء.

### الإجراء المتبع عادة:

التأكد من تبويب الأرصدة الدائنة بميزان المراجعة على أنها عملاء ضمن الدائنون والإرصدة الدائنة الأخرى.

هذا الإجراء لن يكشف الخطأ لان الأرصدة المدينة تتضمن بداخلها بعض الأرصدة الدائنة وهذا لن يظهر من خلال ميزان المراجعة

### الإجراء الصحيح:

1- قم بطلب ميزان عملاء وطابق رصيد العملاء من واقع ميزان المراجعة و إجمالي رصيد ميزان العملاء

2- قم بالفلتر على المبالغ السالبة وتأكد من تبويب هذه المبالغ كعملاء دفعات مقدمة.



### الخدعة:

تقوم الشركة بعدم إثبات مردودات المبيعات التي تمت قرب نهاية السنة المالية . بمعنى أن الشركة تقوم باستلام مردودات للمبيعات دون أن تقوم بتخفيض أرصدة العملاء و صافي المبيعات . تقوم الشركة بعمل هذه الخدعة مع عملاء لا يتم المصادقة معهم .

### الهدف:

تعظيم صافي الربح عن صافي الربح الصحيح .

### الإجراء المعتاد:

الحصول على سداد لاحق نظرا لعدم القدرة على الحصول على مصادقة من العميل . بالطبع السداد اللاحق سيكون لجزء من الرصيد وليس كل الرصيد . لكن في هذه الحالة تدعي الشركة أن العميل قام بسداد جزئي الرصيد .

الاجراءات السليمة

1-ارسال مصادقات للمرة الثانية للعملاء الذين لم يقوموا بالرد على المصادقات قبل الانتقال الى إجراءات بديلة .

2-عمل الجرد From Floor to sheet وفي هذه الحال سيتم تحديد أصناف قد تكون موجودة في المخزن وغير موجودة في التقييم

3-ينبغي أثناء مطابقة جرد المخزون مع الدفاتر الأخذ في الاعتبار اي كميات تكون زيادة في الجرد عن الدفاتر لانها تدل على أحد هذه الأمور

الاول : إثبات مبيعات لبضائع لم يتم تسليمها للعميل بعد

الثاني : عدم إثبات مردودات مبيعات تم ردها قبل نهاية الفترة

الثالث : عدم إثبات مشتريات قرب نهاية الفترة

4-تتبع عينة من أذون إضافة المخزون التي تتم قرب نهاية الفترة إلى الدفاتر للتأكد من إثبات كافة حركات الاضافة التي تمت قرب نهاية فترة المراجعة

5-ربط السداد اللاحق بالفاتورة بمعنى أن يتم التأكد من أن قيمة السداد تساوي قيمة الفاتورة أو الفواتير المتأخرة على العميل



### الخدمة:

إثبات إيراد بضائع لم يتم تسليمها للعملاء بعد بناء على فواتير مبيعات لعمليات بيع تكون تمت بالفعل في بداية الفترة اللاحقة مع عدم ارسال مصادقات لهذا العميل فيما بعد

### الهدف:

زيادة صافي الربح عن الربح الصحيح

### الإجراء المتبع:

- ١-فحص السداد اللاحق وهذا لن يفيد لان البضائع تم تسليمها بالفعل في بداية الفترة اللاحقة وبالتالي وارد أن تكون سددت بالفعل
- ٢-اخذ عينة من المبيعات التي تمت في نهاية الفترة و الاطلاع على صور وأصول فواتير المبيعات وهذا لن يفيد لان الشركة تكون أصدرت فواتير مبيعات بالفعل .

### الإجراء الصحيح:

- ١-ارسال مصادقات إلى العميل تحت اشراف المراجع و في حال لم يرد ينبغي ارسال المصادقة إليه مرة أخرى إلى عنوان معروف له بعيدا عن عميل المراجعة بعد أخذ موافقة من عميل المراجعة على رد العميل على المكتب
- ٢-اخذ عينة من مبيعات نهاية السنة إلى أذون تسليم بضائع موقعة من العميل وعدم الاكتفاء بفواتير المبيعات .
- ٣-مقارنة مبيعات شهر ديسمبر بنفس المبيعات خلال السنة السابقة للتأكد من عدم زيادتها بشكل كبير
- ٤-التأكد من أن نسبة مبيعات شهر ديسمبر لا تمثل نسبة كبيرة من المبيعات السنوية





## النقدية وما في حكمها

### الخدعة:

عدم تخفيض رصيد البنك بقيمة شيكات تم تسليمها للموردين قبل نهاية السنة المالية وفي حال لم يتم المورد بتحصيل الشيكات من البنك قبل نهاية السنة المالية سيظهر رصيد البنك بقيمة أكبر من قيمته الحقيقية .

### الغرض:

- ١-إظهار رصيد البنك بقيمة أكبر من قيمته الحقيقية بغرض تحسين صورة ال التدفق النقدي للشركة
- ٢-تحسين نسبة السيولة للشركة إذا كانت نسبة السيولة قبل هذا القيد أقل من الواحد الصحيح.

### الإجراء المتبع:

- ١-مطابقة رصيد النقدية من واقع الدفاتر مع كشف حساب البنك والحصول على مذكرة تسوية البنك.
- ٢-الإجراء لن يفيد في اكتشاف هذه الخدعة لان الشيك لن يظهر في كشف البنك و كذلك لن يتم إثباته في مذكرة التسوية البنكية.

### الإجراء الصحيح:

- ١-تتبع أذون صرف الشيكات خلال الفترة الأخيرة من السنة المالية وليكن اخر اسبوعين (يخضع ذلك لتقدير المراجع) إلى حساب استاذ البنك
- ٢-في حال لم تكن الشركة تصرف الشيكات بموجب أذون صرف شيكات. في هذه الحالة يتم الحصول على دفاتر الشيكات وتتبع عينة من كعوب الشيكات إلى حساب استاذ البنك
- ٣-فحص عينة من الشيكات المنصرفة في بداية الفترة اللاحقة و الحصول على إذن تسليم الشيك من المورد أو صورة الشيك موقع عليها من المورد . لو واجهتكم المشكلة اكتب لنا في التعليقات عن خبرتك وتجربتك



## النقدية وما في حكمها

### عدم الفصل بين تحصيل الكاش ومهام التسجيل المحاسبي.

#### الخدعة:

- في حال كان المحاسب يقوم بجمع التحصيلات من العملاء بنفسه و في نفس الوقت هو المسؤول عن تسجيل قيود التحصيلات قدم قد يقوم المحاسب بعمل التالي
- ١- قبض نقود مع عدم تسجيل هذه التحصيلات في حساب العملاء
  - ٢- عدم تسجيل بعض الفواتير على حساب العميل من الأساس و عدم تسجيل تحصيلات هذه الفواتير عند تحصيلها (بهدف أن لا يكتشف الأمر عند ارسال المصادقة للعميل )

#### الهدف:

- السرقه والاحتيال من جانب الموظف .  
الشركة لن تستفيد بهذه الخدعة في الغالب .  
ادوات الرقابة غير الفعالة
- ١- المطابقة بشكل دائم مع العميل في شكل مصادقات شهرية من خلال المدير المسؤول (شخص آخر غير المحاسب )
  - ٢- متابعة تحصيل الأرصدة المتأخرة بواسطة المدير المالي أو من ينوب عنه (شخص آخر غير المحاسب )
- الادوات السابقة لن تفيد في حال قام المحاسب بالخطوة رقم ٢ المذكورة أعلاه .  
ادوات الرقابة الفعالة
- ١- فصل اختصاصات بين التسجيل المحاسبي وتحصيل أي نقود من العملاء
  - ٢- استلام كافة مستحقات الشركة عن طريق شيكات باسم الشركة تودع في بنك الشركة بشكل مباشر .

#### إجراء المراجعة المعتاد:

الحصول على مصادقة من العميل (الإجراء الصحيح ولكن لا يكفي وحده )





### الاجراء الصحيح:

١- تتبع عينة من أذون تسليم البضاعة الى فواتير المبيعات ومنها إلى الدفاتر (في هذه الحالة يتم توسيع هذه العينة خلال السنة كلها وليس قرب السنة المالية فقط)

٢- الحصول على مصادقات عمياء من ميزان العملاء لعملاء تظهر ارصدتهم بصفر في ميزان العملاء

٣- طلب كشوف حساب من العملاء مع المصادقة لتوضيح عمليات الشراء والدفع من جانب العميل و يتم مقارنتها مع حساب العميل من واقع دفاتر الشركة



## النقدية وما في حكمها

### Lapping ال

#### الخدعة:

تسجيل مبلغ محصل من شخص على حساب شخص اخر مثلا تسجيل مبلغ يخص العميل س على حساب العميل ص أو تسجيل مبلغ محصل من عميل على اساس محصل من أحد المساهمين وهكذا

#### الهدف:

- ١- إخفاء أرصدة متقدمة تتطلب تكوين مخصص واستبدالها بأرصدة أخرى حديثة لا تتطلب تكوين مخصص
- ٢- إخفاء أرصدة مستحقة من المساهمين حتى يتم تجنب اصدار تحفظ بخصوص الالتزام بالقوانين
- ٣- قد يتفق أحد الموظفين المسؤولين عن قسم التحصيل مع أحد العملاء على شطب رصيده من الشركة مقابل رشوة شخصية له

#### ادوات الرقابة:

- ١- يتم تحصيل المديونيات فقط عن طريق شيكات تسلم في مقر الشركة أو يتم إيداعها في البنك مباشرة أو عن طريق حوالات بنكية دون قبول أي نقود أو ايداعات نقدية
- ٢- المصادقة المستمرة مع العملاء من خلال موظفين ليس لهم علاقة بموظفي التحصيل أو قسم العملاء
- ٣- قيام المحاسب بإرفاق صورة الشيك أو صورة كشف الحساب توضح اسم العميل في قيود التحصيل قبل ترجيلها

#### الاجراءات المعتادة:

- ١- الحصول على مصادقات العملاء من قبل موظفي الشركة الذين يعملون في قسم التحصيل



## الاجراءات الصحيحة:

- ١- الحصول على عينة من التحصيلات و التأكد من وجود اسم العميل الذي تم تسجيل المعاملة لحسابه في صورة الشيك أو كشف حساب البنك
  - ٢- الحصول على مصادقات للعملاء بشكل مباشر واختيار عينة من العملاء المتوقفة ارصدتهم منذ فترة ولم تحصل خلال الفترة اللاحقة
  - ٣- تحليل رصيد العميل إلى فواتير غير مسددة و في حال تم استمرار التعامل على فواتير أخرى مع استمرار فواتير سابقة غير مسددة يتم الحصول على مصادقة لهذا العميل وبشكل مباشر
- لو سبق لك شفت حاجة زي كده اكتب لنا في التعليقات



## النقدية وما في حكمها

### الشيكات غير المسلمة للموردين

#### الخدعة:

اصدار شيك مصرفي (مصدق) وعدم تسليمه للمورد و الاحتفاظ به في خزينة الشركة ويتم عمل قيد من ح الموردين الى ح/ البنك وفي الفترة اللاحقة يتم الغاء الشيك ورد القيد من ح/البنك الى ح/ الموردين صورة أخرى الخدعة

اصدار شيك عادي مع عدم تسليمه للمورد وتخفيضه من حساب البنك مع تسجيل الشيك في مذكرة التسوية وخلال الفترة اللاحقة يتم تسليم الشيك للمورد و صرفه بشكل عادي او الغاء للقيد و حذفه من مذكرة التسوية .

#### الهدف:

- ١- العمل على زيادة نسبة التداول بشرط أن تكون نسبة التداول قبل هذه العملية اكبر من الواحد الصحيح
- ٢- العمل على تحسين نسبة النقدية إلى الالتزامات المتداولة بشرط أن تكون النسبة قبل هذه العملية اكبر من الواحد الصحيح
- ٣- اخفاء التزامات حال عليها الحول من الدفاتر حتى يتم تخفيض الوعاء الزكوي
- ٤- اخفاء التزامات حكومية معينة من الدفاتر حتى لا يقوم المراجع باحتساب مخصص غرامات نتيجة التأخر في سداد هذه المستحقات

#### الاجراءات العادية:

- ١- الحصول على كشف حساب البنك ومطابقة الرصيد مع رصيد الدفاتر وعمل مذكرة تسوية في حال وجود اختلافات



٢- تتبع موقف الشيكات المعلقة في مذكرة التسوية والتأكد من صرفها من البنك خلال الفترة اللاحقة

لا تكفي الاجراءات المذكورة في كشف هذه الحيلة للاسباب التالية

١- في حالة الشيك المصرفي فان الشيك يتم خصمه من الحساب بشكل مباشر بمجرد إصداره حتى ولو لم يتم تسليم الشيك

٢- صرف الشيك في الفترة اللاحقة لا يعني أن الشيك تم تسليمه للمورد خلال فترة المراجعة

### الإجراء الصحيح:

١- في حال وجود اي شيكات في مذكرة التسوية يتم الحصول على سند استلام من المورد يوضح استلام هذه الشيكات خلال فترة المراجعة.

٢- في حال تعذر الحصول على سند استلام من المورد وتم تسوية الشيك خلال الفترة اللاحقة في تاريخ بعيد نسبيا عن تاريخ المركز المالي يتم الحصول على مصادقة من المورد أو الدائن إذا تطابق الرصيد فلا مشكلة

٣- حضور جرد الخزينة والتأكد من عدم وجود اي شيكات الموردين موجودة في الخزينة وفي حال وجودها يتم إثباتها في محضر الجرد ويتم حذفها من مذكرة التسوية إذا كانت معلقة أو رد القيد الخاص بصرفها إذا كانت مصرفية

٤- الحصول على كشوف حسابات بنكية والبحث عن كلمة شيكات مصرفية

٥- في حال وجود اي شيكات مصرفية يتم التأكد من تسليمها للمورد

من خلال سند استلام للشيك من المورد

٦- اذا لم يتوفر سند الاستلام يتم الحصول على كشف البنك خلال الفترة اللاحقة والتأكد من عدم إلغاء الشيك خلال الفترة اللاحقة إذا

تم اكتشاف إلغاء الشيك يقوم المراجع بعمل قيد تعديل. اذا لم يتم إلغاء الشيك خلال الفترة اللاحقة ننقل إلى الإجراء التالي

٧- الحصول على مصادقة من الطرف الدائن في تاريخ المركز المالي إذا وجد اختلاف في رصيد المصادقة يقوم المراجع بالتعديل



## النقدية وما في حكمها

Kiting ال

### كيفية الخدعة:

تعتمد الخدعة على تأخر ظهور الحركة البنكية في كشف الحساب بمعنى أن السحب يتم فعليا يوم ١٢/٢٧ لكن تظهر الحركة في كشف البنك بتاريخ ١/١ وبالتالي تقوم الشركة بتحويل بنكي من أحد البنوك التي يتأخر فيها ظهور الحركة إلى بنك آخر تظهر فيها الحركة بشكل سريع بمعنى أن تكون الحركة بتاريخ ١٢/٢٧ وتظهر في كشف البنك يوم ١٢/٢٩ وبالتالي يظهر الایداع في كشف البنك لكن حركة السحب لا تظهر ويتم مقابل ذلك قيد محاسبي

من ح/النقدية وما في حكمها

الى ح./ العملاء أو مدينون وارصدة مدينة أخرى

### الهدف:

- ١-زيادة رصيد النقدية وما في حكمها لتحسين نسب السيولة
- ٢-اخفاء أرصدة العملاء والمدينون من جدول اعمار الديون حتى يتم تجنب تكوين مخصص لها
- ٣-تحسين نسبة التداول بشرط أن تكون النسبة قبل إجراء القيد اكبر من الواحد الصحيح

### إجراء المراجعة المعتاد:

الحصول على مصادقة البنك وكشف البنك لكن هذا الإجراء لا يفيد لان حركة السحب لن تظهر في كشف البنك

### الإجراء الصحيح:

- ١-الحصول على كشوف البنوك و قم بأخذ عينة من الإيداعات البنكية التي تمت خلال الفترة القريبة من تاريخ المركز المالي ولتكن اخر خمس ايام (المدة القصوى التي يمكن أن يتأخر البنك في إظهار الحركة)
- ٢-قم بأخذ عينة من المستندات التي تثبت الایداع مثلا قسيمة الایداع أو التحويل بنكي من العملاء يتضمن اسم العميل
- ٣- الحركات المدينة التي تمثل تحويلات داخلية أو تحويلات من أطراف ذات علاقة يتم عمل الإجراءات التالية عليها





٤- قم بعمل جدول التحويلات الداخلية يتضمن البيانات التالية تاريخ الحركة من كشف البنك المسحوب عليه و تاريخ إثبات حركة السحب في الدفاتر و تاريخ حركة الایداع من البنك المودع فيه و تاريخ إثبات حركة الایداع في البنك المودع فيه  
هـ- اذا كان تاريخ إثبات السحب في الفترة الحالية و تاريخ الایداع في الفترة اللاحقة يكون هناك خطأ يستحق تعديل القيد

Mohamed Reda, CPA

